التجارة والنمو في البلدان العربية

- تعتبر التجارة والاستثمار محركا للنمو ولتقليل الفقر وإنشاء فرص شغل وتحسين المعرفة والمهارات والانتاجية.
- أهم تحدي تواجهه دول المنطقة هو إنشاء مناصب شغل حيث أن القوة العاملة تنمو بمعدل مرتفع. حسب تقديرات لبمك الدولي تحتاج إلى 4.2 مليون منصب سنويا لمواجهة تحدي البطالة.
- هذا التحدي يتطلب الانتقال إلى نموذج جديد للتنمية من نموذج يسيطر عليه القطاع العام، مدعم بالنفط وتحويلات المهاجرين إلى نموذج يعتمد على التجارة والاستثمار الخاص.

- كل الدول طبقت إصلاحات في هذا الاتجاه منذ منتصف الثمانيات وهي في مرحلة انتقالية ولم تكتمل منظومة الاصلاحات.
- الدول ذات الاصلاحات المبكرة مثل الأردن، تونس فتحت اقتصادها وبها بيئة استثمارية جيدة مع نتائج مشجعة.
- دول مثل المغرب ومصر تقوم بتطبيق إجراءات مشجعة.
- الجزائر بدأت الإصلاحات منذ بداية التسعينات.
- دول الخليج بدأت بتسريع الإصلاحات وإمارة دبي حققت نتائج جيدة.

- لكن مقارنة بالمناطق الأخرى هذه الخطوات غير كافية لكي تنافس الدول على الاستثمار والتجارة.
- العديد من الدول تحاول تعزيز الشراكة مع أوروبا عبر الشراكة الأورو-متوسطية والتجارة البينية الاقليمية عبر منطقة التجارة الحرة العربية والاتحاد الجمركي في إطار مجال التعاون الخليجي والاندماج في منطقة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- لكن النتائج على الواقع لا زالت مخيبة، واستمرار ركود الاستثمار والتجارة منذ التسعينات.

- المنطقة العربية الوحيدة المتأخرة عن الركب وذلك لصعوبة حدوث الانتقال نتيجة القوة التنظيمية للخاسرين من الإصلاح مقابل تبعثر وضعف المنتفعين من الإصلاح.
- بعض العوامل الخارجية أيضا تقوي هذا الضعف منها:
  - الصراعات الداخلية و الإقليمية و الدولية
  - العقوبات
  - ضعف الاندماج في منظومة التجارة العالمية.
  - محدودية النفاذ للأسواق الزراعية
  - عدم شمول قطاعات الخدمات في اتفاقيات التجارة.

- ضعف السياسات والاصلاح.
- ما هي الاصلاحات الواجب القيام بها لتعزيز التجارة والنمو.
  - الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي.
  - من سيطرة القطاع العام والدولة إلى اقتصاد السوق
  - من الحماية وإحلال الواردات إلى الانفتاح وترويج الصادرات.

- لماذا الانتقال؟ الانتظار مكلف والسياسات السابقة غير فاعلة ومكلفة وغير قابلة للإستدامة.

1. تراجع الريوع والتحويلات.
2. تزايد المنافسة الدولية.
3. تناقص فرص الهجرة.
4. تفاقم الضغط في اسواق العمل حيث ترتفع معدلات نمو القوة العاملة والبطالة خاصة بطالة الشباب.

- معدل نمو القوة العاملة 3.4% سنوياً ما بين 2000-2010 ضعف معدل النمو في الدول النامية،
- معدلات البطالة من الأعلى في العالم.
- تشاؤم حول الإمكانيات والقدرات الكامنة للمنطقة في مجال التجارية والاستثمار.
- هذا التشاؤم غير المؤسس يعيق التجارة والاستثمار .
- يزيد من مخاوف آخذي القرار في إجراء التحويلات والانتقال إلى النموذج الجديد والتنافس في الأسواق الدولية.

- إمكانات المنطقة في التجارة كبيرة والانجازات الحالية أقل من الإمكانيات الكامنة.
- الصادرات غير النفطية ⅓ الإمكانيات.
- الصادرات من السلع المصنعة تمثل ½ الإمكانيات.
- المنطقة صغيرة تمثل 2% من الإنتاج العالمي و 5% من السكان.
- المداخيل منخفضة في النصف الأسفل من التوزيع العالمي.

- قريبة من أهم المركز التجارية العالمية.
- القدرات الكامنة في استقطابات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الداخلي جيدة ويمكن أن يرتفع إلى 3% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بـ 0.5 % الحالي.
- حتى لو تم استغلال نصف الطاقات الكامنة فإن معدل نمو دخل الأفراد سيرتفع من 1% إلى 4% سنويا (2% من الاستثمار الخاص و2% من الارتفاع الفعالية والانتاجية الناجمة عن الانفتاح).

- متوسط الصادرات غير النفطية إلى الناتج تعادل 6% مقارنة بـ20% مع دول شرق آسيا .تجسير جزء من هذه الهوة يؤدي إلى رفع العمالة بـ4 مليون خلال خمس سنوات ويقلل البطالة بـ4% .
- المشاركة في حلقات الانتاج الكونية ضعيفة ومن المتوقع أن تكون الاستفادة كبيرة عبر الانفتاح والاستثمار والتجارة.
- مواكبة التحولات في التجارة من الاعتماد على الموارد إلى الاعتماد على المعرفة والمهارات يزيد من الانتاجية والنمو عبر التوجه نحو الطبقة المتعلمة التي لم تعُد تجد عملاً في القطاع العام.
- التحول لقطف ثمار الاندماج العميق عبر تحسين بيئة الاستثمار والتوجه قدما نحو الإصلاحات الجدية التي تزيل العوائق الفعلية وليس الشكلية.

إنجاح الاصلاح التجاري عبر:-

- حث المزيدالاستثمار المحلي الخاص والأجنبي المباشر وتوجيههما نحو القطاعات التصديرية و الإنتاجية.
- تحقيق فوائد التكنولوجيا والانتاجية من النظام الاقتصادي المنفتح.
- توقيت وتسريع الاصلاحات.
- نقاش حاد حول توقيت وتسريع الإصلاحات.
- عدة أسباب لتأييد الإصلاحات المتأنية.

- توزيع تكاليف الاصلاح عبر الزمن لتقليل احتمالات التراجع.
- إنشاء الكفاءات المؤسسية لإدارة الإصلاحات.
- بناء التأييد للإصلاحات.
- تسريع الإصلاحات (التداوي بالصدمة)
  - المصداقية
  - تحقيق التكامل ما بين مختلف أجزاء الإصلاحات.
  - تقليل اللايقين
  - حصد الفرص.

- الدلائل حول توقيت وسرعة الاصلاحات تدل:
  - أولاً- بناء زخم للإصلاحات ومواصلتها بإجراءات متواصلة. هذا الزخم يعطي مصداقية للاصلاحات ويقلل اللايقين حول الاصلاحات.
  - الإصلاحات التجارية يجب أن تكون واسعة وتضم العديد من الجوانب والقطاعات وذلك لإستفادة العديد من الناس وتوزيع التكاليف.
  - الإصلاحات السريعة قد تزيد من الاستهلاك من 3% إلى 5%.
- البرامج التي تلغي الحصص والاحتكار على التجارة تنجح أكثر من البرامج التي تحافظ عليها حيث يعطي إشارة قوية للقضاء على البحث على الريع، وتقليل الأسعار مما ينفع المستهلكين.

- تقليل التعرفة على كل السلع وتقليل الفروقات بأكبر قدر ممكن وتقليل المعدلات العليا وتوحيد المعدلات.
- الإصلاحات يجب أن تنقل من تطبيقها على الحدود إلى داخل الحدود مثل إصلاح الجمارك والمعابر والموانئ والعوائق الأخرى.
- تحرير الإستثمار وتشجيع القطاع الخاص تحقيق الإقدام على الاستثمار يعتبر أهم عنصر في نجاح الإصلاحات التجارية.
- يحتاج القطاع المالي إلى نقل الموارد من القطاعات التي كانت محمية إلى القطاعات الجديدة الموجهة إلى التصدير.
- يمكن اتجاه الاصلاحات المتدرجة في القطاعات التي تكون فيها الخسارة كبيرة.

- الإصلاحات التجارية المطلوبة في الدول العربة غير النفطية.
- مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس.
- دول ذات إصلاحات كبيرة.
- القيام بجولة جديدة وجريئة في مجال تحرير التجارة.
- لا يوجد مبرر للتدرج في الاصلاحات بعد أكثر من 10سنوات من الإصلاحات، والضغوطات الكبيرة في سوق العمل، والامكانيات الكبيرة للإستفادة من الإصلاحات.

- إصلاحات سعر الصرف لتحقيق توازن أكثر في ميزان المدفوعات والتحكم أكثر في الاصلاحات وتدعيم التنافسية وتقليل اختلال سعر الصرف.
- إلغاء القيود التعرفة وغير التعرفة.
- تسريع عملية تقليل معدل التعرفة.
- تبسيط قانون التعرفة.
- تقليل المعدلات المرتفعة.
- إلغاء القيود غير التعرفة المتبقية وتعويضها بتعرفة لإضفاء الشفافية وتقليل الضغوطات على الربوع.
- تطبيق المعايير الدولية في مجال التفتيش والمعايير الفنية والنوعية والصحية. .

التبعات الجبائية للإصلاحات

- تعويض العائد من الدخل الحكومي الناجم عن تقليل التعرفة وذلك بتعديل الضرائب غير المباشرة وتسريع النمو وجزء منها يعوض عبر ارتفاع الواردات وتقليل التهرب والتعرفة التي تعوض القيود وغير التعرفة.
- إتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية

– بطىء عملية تقليل التعرفة.

– التركيز على الاستفادة من الشركاء مقابل تسريع الإصلاحات.

إصلاح الجمارك:

- تسريع الإصلاحات وتبسيط الإجراءات لتوفير الوقت والمواد والمهارة.

إصلاح قطاع الخدمات:

- فتح قطاع الاتصالات والخدمات المالية والتعليم والنقل والصحة.
- تخصيص وتنظيم قطاع النقل الجوي خاصة قطاع الشحن.

الإصلاحات في الدول النفطية: الجزائر، اليمن، سوريا.

- الضغوطات للقيام بالإصلاح عالية نتيجة التدهور الكبير في سوق العمل وعدم تنافسية الاقتصاد وتراجع الريوع النفطية وعدم إمكانية القطاع العام على الاستدامة.

متطلبات الإصلاح

1. تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي عند مستويات معقولة من أسعار النفط.
2. التعامل مع الآثار التشوهية لقطاع النفط.
3. إدارة جيدة للدورة الاقتصادية المرتبطة بسوق النفط العالمي.
4. تفادي دورات الإصلاح الهيكلي.
5. تقليل البحث عن الربح المرتبط بالنفط واستخدام الريوع النفطية مما يعزز النمو ولاستقرار.

- تحديد قوانين جبائية لعزل الانفاق الحكومي من تقلبات أسعار النفط.
- إدخار جزء من الريوع في صناديق خاصة لإدارة تقلبات السوق النفطية.
- تطبيق سياسات للاقتصاد الكلي لتقليل تشوهات أسعار الصرف.
- إجراء الإصلاح المؤسسي اللازم لضمان عدم تغيير القوانين المرتبطة بالإدارة الاقتصادية.
- تقليل الدعومات والتحويلات وتعديل الأسعار لمستوياتها التوازنية.

- تحرير الأسعار والخدمات وتقليل التشوهات لجعل الأسعار تعمل كمؤشر حقيقي لميكانزم تخصيص الموارد.
- تقليل معدل التعرفة في حدود 10% لأن المداخيل النفطية تسمح بتدنية التعرفة.
- إصلاح الضرائب من خلال توسيع الوعاء، وتبسيط الإجراءات وتقليل التهرب الضريبي.
- إدخال قوانين المنافسة في الأسواق وتحرير الخدمات حيث أن متوسط الحصول على هاتف ثابت في سورية يصل إلى 10سنوات و 6 سنوات في الجزائر.

- سيطرة البنوك الحكومية (95%من الأصول) مع خدمة رديئة وتكاليف مرتفعة وتوجه كبير لقروض المؤسسات العامة وتحيز في القطاع الخاص.
- إصلاح القطاع المالي يجب أن يكون عالياً على قائمة الإصلاحات.